وقيل الذين ظلموا مبتداء و قدم عليه خبره وقيل نصب على الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جمع كما في اكلوني البراغيث حسن چلبي اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اعترض عليه بان صاحب المفتاح قال بعد الفردي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجلان ولا رجال للجواب انه قوله بذلك مبني على اعتبار التقديم والتأخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح ويشعر به قول الشارح فيما بعد حسن چلبي

ولم يقدر او لم يجز تقدير التأخير اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان
يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا
الكلام ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للتخصيص لانه اذا اخر
فهو فاعل لفظا لا معنى استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان
جعله في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى لا لفظا بان يكون بدلا من
الضمير الذي هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله واستثنى السكاكي المنكر
بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال
من الضمير يعني قدر ان اصل رجل جاءني جاءني رجل على ان رجلا
ليس بفاعل بل هو بدل من ضمير في جاءني كما ذكر في قوله واسروا
النجوى الذين ظلموا ان الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله
من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه
اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى ولولا انه
مخصص لما صح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه
مبتدا من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد
في المنكر دون المعرف ثم قال السكاكي وشرطه اي شرط
كون المنكر من هذا الباب باعتبار التقديم والتأخير فيه ان
لا يمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جاءني على ما مر ان
معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر
اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على تقدير الاول يعني

تخصيص

تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون
الا شرا او اما على تقدير الثاني يعني تخصيص الواحد فلنبوه عن مظان
استعماله اي لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام
لانه لا يقصد به ان المهر شر لا شران وهذا ظاهر واذ قد
صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه
اي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وبين قولنا بالمانع من التخصيص
تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون
المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا
والمانع انما كان من تخصيص الجنس او الواحد وفيه اي فيما ذهب اليه
السكاكي نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل
سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا
والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى فتجويز تقديم المعنوي
دون اللفظي تحكم وكذا تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم
لان امتناع التقديم في الفاعل انما هو عند كونه فاعلا والا فلا
امتناع في ان يقال في نحو زيد قام انه كان في الاصل قام زيد
فقدم زيد وجعل مبتدا كما يقال في جرد قطيفة ان جرد كان في
الاصل صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال
كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة الا في العطف في ضرورة الشعر
فمنع هذا مكابرة والقول بان حالة تقديم الفاعل لم يجعل مبتدا